الأمم المتحدة S/2023/283

مجلس الأمن

Distr.: General
20 April 2023
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن، برئاسة سويسرا، يعتزم عقد مناقشة وزارية مفتوحة موضوعها "تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام" في إطار البند المعنون "بناء السلام والحفاظ على السلام". وستُجرى المناقشة المفتوحة يوم الأربعاء، 3 أيار/مايو عند الساعة العاشرة صباحا.

وتجدون طيه مذكرة مفاهيمية لتوجيه النقاش بشأن موضوع المناقشة (انظر المرفق). وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسكال **باريسويل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

260423 260423 23-06771 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 18 نيسان/أبريل 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي سيعقدها مجلس الأمن في 3 أيار/مايو 2023 بشأن موضوع "تعزيز الثقة من أجل السلام المستدام"

معلومات أساسية

يواجه العالم أزمات متعددة ومتقاطعة تؤثر على السلام والأمن الدوليين. وقد أثبت النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة فعاليتهما في التصدي للتهديدات ومنع التصعيد بطرق عديدة في الماضي. ومع ذلك، يستدعي الوضع الحالي تجديد علاقات الثقة ومراجعة الأدوات القائمة لمواجهة هذه التحديات.

وشدد قرار مجلس الأمن 2282 (2016) وقرار الجمعية العامة 262/70 التاريخيين على أنه في حين تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام والحفاظ عليه، يمكن للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، بذل مزيد من الجهود بغية بناء مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود. ويشمل ذلك لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة مع الرجل في عمليات السلام (القرار 1325 (2000))، فضلا عن الأنشطة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال القتالية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. والثقة عنصر ضروري في بناء السلام المستدام.

وفي المناقشات السابقة، تناول مجلس الأمن التهديدات الراهنة والناشئة ومضاعفات المخاطر وآثارها على بناء السلام واستدامة السلام. وقد نظر المجلس في مضاعفات مخاطر محددة، ومنها تغير المناخ (انظر S/2022/737 و S/2021/988 و S/2021/782)، وأثر التكنولوجيات الرقمية واستخدامها، وإساءة استخدام المعلومات، والمجالات الجديدة مثل الفضاء السيبراني (انظر S/2021/540 و S/2021/681). وسلّم مجلس الأمن أيضا بإمكانية أن تؤثّر هذه التهديدات ومضاعفات المخاطر على النساء والفتيات بوجه خاص (انظر S/2023/146).

ومن المناسب أن يفكر المجلس في مسؤوليته وإمكاناته والأدوات المتاحة له لتعزيز الثقة. والثقة، في جوهرها، تتعلق بالتوقعات والقدرة على التنبؤ. والاقرار بتنامي الترابط بين التوقعات والقدرة على التنبؤ يدعم الدعوة إلى اتباع نُهج شاملة لبناء سلام مستدام. وتستند هذه النهج إلى المعايير، ومن ثم تعزّزها الموثوقية والقدرة على التنبؤ. ويدعمها تبادل الأدلة والمعرفة بالتهديدات القائمة والناشئة بطريقة شفافة.

ومن المتوقع أن يشارك أعضاء الأمم المتحدة قريبا في المداولات بشأن اقتراح الأمين العام المتصل بـ "خطة جديدة للسلام"، والتي ستبني على مبادئ الثقة والعالمية والتضامن. ولذلك، فإن الوقت مناسب ليحدد مجلس الأمن ويناقش المسائل والاقتراحات ذات الصلة التي يمكن أن تغذي هذه العملية.

أهداف المناقشة المفتوحة

تهدف المناقشة إلى تقييم واستعراض وتمتين النُهج التي يتّبعها مجلس الأمن تجاه بناء الثقة من أجل تعزيز السلام المستدام في ضوء التهديدات الراهنة والناشئة.

وينبغي النظر إلى بناء الثقة من ثلاث منظورات، هي التالية:

- **شمول الجميع:** تهدف المناقشة إلى النظر في كيفية قيام المجلس بتمتين النُهج الشاملة لبناء السلام والحفاظ عليه بشكل أفضل وكيفية إشراك هيكل بناء السلام الأوسع نطاقا بما يشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشكل أكثر فعالية في هذا الصدد. والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النساء والشباب، في جميع مراحل بناء السلام، ضرورية لتوليد الثقة في عمليات بناء السلام، وبالتالي ضمان استدامتها على المدى الطويل. ولكي تكون هذه الجهود فعالة، ينبغي أن تكون طويلة الأجل وأن تستند إلى تبادل المعلومات والشفافية، فضلا عن إشراك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية وتمكينها. ويمكن لمجلس الأمن أن يوجه هذه الجهود بدرجة كبيرة.

- **الأطر المعيارية:** يهدف النقاش إلى دراسة دور الأطر المعيارية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تمكن من المساءلة ولكنها تجسد أيضا القدرة على التنبؤ، مما يؤدي إلى بناء الثقة. وفي المناقشة المفتوحة التي عُقدت في 12 كانون الثاني/يناير 2023، درس مجلس الأمن كيف أن تعزيز سيادة القانون أمر أساسي في تأمين نظام دولي سلمي. ومن أجل الحفاظ على مجتمعات مسالمة وقادرة على الصمود والحفاظ كذلك على الثقة المتبادلة، فإن سيادة القانون، ووجود عقد اجتماعي بين الحكومات وشعوبها راسخ في حقوق الإنسان، والقضاء على أوجه عدم المساواة، أمور مهمة أيضا. ويمكن للمجلس أن يستخدم الأدوات والقنوات المتاحة له فضلا عن صوته العالمي الفريد لضمان أن تظل الأطر المعيارية العالمية فعالة لاستدامة السلام في ضوء التهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن.

- **منظور الحقائق:** ينبغي أن تعكس المناقشة السبل التي ستثري من خلالها الأفكار المتعمقة السليمة القائمة على العلم وعلى الأدلة والبيانات عالية الجودة مداولات مجلس الأمن على نحو أكثر فعالية من أجل تعزيز الشفافية وبناء الثقة. وفي حين يدرك المجلس المخاطر المرتبطة بظهور التكنولوجيات الجديدة، فإنه يمكنه، بل وينبغي له، أن يستفيد من إمكاناتها من أجل التصدي للتحديات المعقدة على نحو أكثر فعالية من خلال تعزيز الشفافية ومن خلال التحليل والتوقع المراعيان للاعتبارات الجنسانية.

الأسئلة التوجيهية

- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسهم في استدامة السلام على نحو أكثر فعالية من خلال تعزيز الثقة في عمليات بناء السلام وتعزيز المشاركة وشمول الجميع؟

- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يعزز الثقة والقدرة على التنبؤ من خلال الأطر المعيارية، بما في ذلك أطر حقوق الإنسان، في ظلّ التهديدات الحالية والناشئة للسلام والأمن؟

- كيف يمكن لمجلس الأمن أن يسخر إمكانات البيانات والمعارف العلمية وأوجه التقدم التكنولوجي على نحو أكثر فعالية من أجل تعزيز الشفافية والتحليل والتوقع في الجهود التي يبذلها من أجل استدامة السلام؟ وما هي الأدوات والشراكات التي تمكن المجلس من مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك من منظور مراعٍ للمنظور الجنساني؟
- ما هي عناصر تدابير بناء الثقة التي يمكن إدراجها في خطة جديدة للسلام؟

المشاركة وشكل المشاركة

سيرأس المناقشة المفتوحة رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، إغنازيو كاسيس. وستعقد المناقشة الرفيعة المستوى حضوريا في قاعة مجلس الأمن، يوم الأربعاء، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00.

وعلى الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة حضوريا أن تسجل أسماءها في قائمة المتكلمين من خلال النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين (eSpeakers) في البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE. ويجب أن تحمَّل في النظام الإلكتروني لتسجيل أسماء المتكلمين في البوابة الإلكترونية للوفود رسالة توجَّه إلى رئيسة مجلس الأمن تتضمن طلباً للمشاركة وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وتكون موقّعة حسب الأصول من الممثل الدائم أو القائم بالأعمال بالنيابة. وسيفتح باب التسجيل لحضور الاجتماع المذكور في 28 نيسان/أبريل 2023 الساعة 9:30.

وتشجع الرئاسة على مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء. بيد أن مدة إلقاء البيانات أو الكلمات ينبغي ألا تتجاوز ثلاث دقائق.

مقدمو الإحاطات

- مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك
- سفيرة الشباب للسلام في الجنوب الأفريقي، سينثيا تشيغوينيا
- نائب الرئيس وأستاذ الأمن والقيادة والتنمية، كينغز كوليدج، لندن، فونمي أولونيساكين